

إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر: قراءة نقدية Critical reading of nation building and society in algeria

ط.د. منال كواش

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل عملية بناء الدولة والمجتمع الجزائري عبر مساراتها المختلفة كونها تمثل وحدة أساسية في التحليل و محورا أصيلا في البحث حظيت باهتمام الدارسين و الباحثين على مر العصور ، ونظرا لاهمية القصى التي توليها المجتمعات للدولة كنظام سياسي قانوني شمولي ، يتعدى شكل نظام الحكم ليقوم بالعديد من المسؤوليات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ، كونها ترتبط بإدارة المجتمع انشغالاته وتوجهاته، و كذا بضبط الدينامية السياسية التي يصنعها الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون .

الكلمات المفتاحية:

الدولة ، بناء الدولة ، النظام السياسي ، المجتمع

Study Summary:

The aim of this paper is to analyze the process of nation-building and society in Algeria through its various tracks, as it represents a basic unit of analysis and an original source of research that has attracted the attention of scholars and researchers throughout the ages. In view of the importance that societies attach to the state as a comprehensive legal political system, The system of government to assume many responsibilities of political, economic, social and security, as it is related to the management of the community concerns and directions, and also to adjust the political dynamism made by socialists and economists.

key words:

State, state building, political system, society

مقدمة:

تعتبر الدولة المعاصرة مرحلة من مراحل التطور الطبيعي للمجتمع الغربي الذي عبر عن ضرورة بناء نظام سياسي وفق متطلباته الاقتصادية والاجتماعية، شهدت جملة من التحولات المعرفية الإستمولوجية والبيئية التي دفعت نحو ضرورة التكيف المنهجي معها، وكان هذا مع إرساء علماء السياسة لقواعد حقل معرفي في نهايات القرن التاسع عشر باعتباره علما يتمحور حول الدولة و أبنيتها، وتمثل عملية بناء الدولة و هندستها مقارنة معرفية شاملة حظيت باهتمام الدارسين كونها تشكل المجال و الألية التي ابتدعها الفكر الإنساني و طورها المراس الاجتماعي للتكيف مع الأوضاع.

و تتأثر الدولة في بنائها بالمجتمع الذي تتولد منه من أجل خدمته ، فهي تعبر أيضا عن مستوى و رقي النخبة و نضج المؤسسات و تحضر سلوك المواطن ، فبناء الدولة يمثل أحد مفاصل الحكم، منطلقه خدمة قضايا المجتمع عبر هياكله و نقاباته و قنواته و منظماته ، بما يضمن له وضع الآليات و الميكانيزمات الحامية للأسرة و المدرسة و الجامعة و المؤسسة والوزارة .

وإذا كان العالم الغربي قد أسس لمعالم الدولة الوطنية منذ القرن السابع عشر فإن العالم الثالث عموما و الوطن العربي خصوصا قد بدأ يحاول تأسيس معالم الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال فقط ، و تدخل الجزائر ضمن هذه المجموعة بحيث بدأ بناء الدولة فيها في مرحلة قد تطورت فيها قواعد النظام الرأسمالي الدولي ، فبعد قرن و ربع قرن من الاستعمار خضع اقتصادها إلى التقسيم الدولي للعمل بمختلف أساليب إنتاجه و تبادلاته، وتحطمت فيها البنى الاجتماعية.

فقد تأثرت بتراثين أساسيين أحدهما الخصوصية التاريخية التي حملتها في شكل ترسبات للذهنية التقليدية القبلية و ما تنتجه من تخلف حضاري و بنائي إلى جانب الأثر الذي خلفته التركيبة الاستعمارية من توجهات و تبعات على الدولة المستعمرة و هذا ساهم في إرساء إشكالات في بناء و تكوين الدولة.

إن إشكالية الدولة في الجزائر هي إشكالية دراسة الدولة المحيطة التي نشأت متأخرة وارتبطت بظروف خاصة اجتماعية ، تاريخية ، اقتصادية ، أنتجت دولة من نوع خاص لأنها فاقدة لطرف هام و ضروري هو المجتمع الذي جمده الاستعمار الاستيطاني ، بحيث لم يتوفر على الصفات المادية و الحضارية لإعطاء الدفعة الضرورية في بناء الدولة المعاصرة . و عليه نطرح الإشكالية التالية : هل استكملت الدولة الجزائرية مسيرتها البنائية ؟ أم مازالت تسير على درب البناء ؟ و ماهي خصائص البناء السياسي و المؤسسي و الاجتماعي للدولة الجزائرية ؟ و للإجابة عن الإشكالية قسمت الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين هما :

(1)- المحور الأول : بناء الدولة و المجتمع مقارنة مفاهيمية

(2)- المحور الثاني : تحليل مسارات بناء الدولة الجزائرية

المحور الأول : بناء الدولة و المجتمع مقارنة مفاهيمية

يشير مصطلح بناء الدولة إلى تعبير مركب يجمع بين مفهوم الدولة من ناحية و عملية تكوينها أو بنائها من ناحية أخرى ، و تحديد المقاربة المفاهيمية لعملية بناء الدولة تتطلب تحليل جزئي للمفاهيم التي تضمها و بناء على هذا سوف نقوم بتفكيك المصطلح فنتطرق إلى تعريف عملية البناء ثم تحديد مفهوم الدولة و أخيرا تحديد مفهوم بناء الدولة .

❖ أولا مفهوم عملية البناء :

يقابل عملية البناء (structural) في الموسوعة السياسية مصطلح الإنهيار (decay) و الذي يقصد به الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته ، و إقباله على السقوط، وهو مصطلح يشير إلى الإطار الأساسي أو الشكل الخارجي لأي بنية طبيعية أو صناعية⁽¹⁾.

يرتبط استخدام مصطلح البناء بعملية محاكاة علماء الأنتروبولوجيا و علماء الاجتماع لنظرائهم في علم البيولوجيا ، حيث اقتبسوا منهم مجموعة من المفاهيم ، و ذلك لإفترضهم المبدئي الذي يفيد مناظرة المجتمعات بالكائنات الحية ، إذ يرون أن المجتمع يمر بنفس المراحل و يخضع لنفس العمليات التي تمر بها و تخضع لها الكائنات الحية ، و من أشهرهم "أوغست كونت"، "راد كليف براون"، "هربرت سبنسر"، إذ يقول هذا الأخير : " تتشابه المجتمعات مع الأفراد في أربع سمات واضحة ... ثم يوضح قائلا ... كلاهما يبدأ صغيرا ثم

يزداد حجماً، و يتسم البناء في كليهما (الفرد و المجتمع) منذ البداية بالبساطة ثم ينمو ويتعقد".

وفضلاً عن دلالة نمو المجتمع التي أشار إليها " سبنسر" تتنوع استخداماته خاصة عند الموظفين الذي ينظرون إلى المجتمع على أنه هيكل يتكون من مجموعة أجزاء وعناصر مرتبطة تؤدي وظائف تهدف إلى المحافظة على الكل وهو النظام الاجتماعي، ويؤكد "راد كليف براون" على ذلك التصور بقوله: " إذا انتقلنا من مجال الحياة العضوية إلى مجال الحياة الاجتماعية، وتناولنا جماعة محلية مثل القبيلة، لكان بوسعنا أن نتعرف و ندرك وجود بناء اجتماعي"⁽²⁾.

أما مصطلح عملية البناء في حقل السياسة المقارنة فهو مرتبط بعملية التأسيس السياسي التي يعرفها " هيلوجاكوراييه " (heliojaquaribe) بأنها: " عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة"، و يقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي: (التعبئة السياسية، التكامل السياسي، والتمثيل السياسي)، و يقسم كل متغير إلى متغيرات فرعية تتحدد مقاييس الاختلافات، وتوضح المتغيرات الناتجة في النظام السياسي عن الزيادة في عامل المشاركة، فعلى سبيل المثال يجزأ مفهوم التعبئة السياسية إلى عملية التنشئة السياسية، التي تقاس بدرجة ودقة توافق مشاركة الجماعة في الثقافة السياسية، وهذا يؤدي إلى زيادة التأسيس في النظام السياسي.

أما " دافيد ايستن " فمصطلح البناء عنده مرادف للأساس الذي يدل على: " وجود علاقات متشابكة وثابتة و مجتمعة بصورة دائمة"، أما " صمويل هنتغتون (huntington) فأشار إلى تأسيس التنظيمات و الإجراءات، و الاستقلالية و التماسك، بعكس التكيف والبساطة و الخضوع و التفكك، حيث استخدم هنتغتون مصطلح الانهيار بصيغة الانحلال السياسي (politicaldecay) الذي يصيب المجتمعات المتخلفة في سياق عملية التحديث.

❖ ثانيا مفهوم الدولة :

ارتبط طرح موضوع الدولة بإشكاليات مفاهيمية ومنهجية، إذ تعذر على الدارسين في هذا المجال وضع تعريف محدد وجامع للمصطلح، فتعددت و تنوعت التعاريف بين المنظور الاجتماعي ، القانوني ، الاقتصادي ، السياسي والفلسفي :

(أ)- لغة : الدولة لغة في لسان العرب هي اسم الشيء الذي يتداول، و الدولة هي الفعل والانتقال من حال إلى حال ،فهي محاولة لرصد مقارنة بين معنى المترتب على اللغة العربية وما يقابله في اللغة الأجنبية نتوصل إلى وجود تباين واضح فمصطلح (state) في اللغة الإنجليزية أو (Etat) في اللغة الفرنسية مشتق من الأصل اللاتيني (status) وفعله (stare) الذي يقابله الفعل (to stand) في اللغة الإنجليزية بمعنى يقف و ينتصب و يصمد ويكون في موقف أو وضع معين و يظل قائما أو نافذا ساري المفعول⁽³⁾ .

(ب)- اصطلاحا :

01- التعريف الاجتماعي أو السوسيولوجي للدولة : تمثل الدولة أو السلطة القائمة على النظام والإشراف على الحياة العامة و ترتيب شؤونها واقعة اجتماعية و بنية اجتماعي قام بناء على ظروف اجتماعية موضوعية تفاعل الأفراد معها ، فلا يمكن دراسة الدولة وسلطتها وقانونيتها وأهميتها دون ربطها بالمجتمع الذي تحكمه، فعلم الاجتماع ينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع وأفراده ، فالمجتمع هو المحرك الأساسي لظهور الدولة واستقرارها ونموها وديمومتها، على اعتبار أن الدولة تظهر إلى الوجود عندما يكون هناك مجتمع بحاجة إلى جهود وخدمات ترعى متطلباته وتحمي أفرادها وتحقق أهدافه وطموحاته . وقد عبر عن هذا عبد الإله بلقزيز قائلا: " إن الدولة ظاهرة طبيعية، صادرة عن النظام الاجتماعي، بوصفه نظاما طبيعيا ولذلك تطابق المجتمع ولا تناقضه، لأن وظيفتها أن تخدم المجتمع والفرد ".

02- التعريف الفلسفي لمصطلح الدولة : قدم رواده منظور نقدي للتعريفات التي طرحها علماء القانون والسياسة ، فالفيلسوف ينظر إلى الدولة نظرة مجردة كلية وتنظيم ضروري ، في مقدمة التعاريف الفلسفية نجد تعريف " سبنوزا " (Spinoz) الذي يعتقد بأن الدولة الأمثل هي تلك التي يمضي فيها الناس حياتهم في وئام بواسطة العقل المعبر عن القيمة الحقيقية والحياة الحقيقية للروح .

أما " جورج فريدريك هيغل " (j.f.higel) فعبر عن الدولة على أنها الفكرة الأخلاقية الموضوعية إذ تتحقق ، هي الروح الأخلاقية بصفتها إرادة جوهرية تتجلى واضحة لذاتها، تعرف ذاتها وتفكر بذاتها، وتنجز ما تعرف لأنها تعرفه⁽⁴⁾ فهذا التصور يمثل النظرة الفلسفية للدولة على أنها فكرة كلية مطلقة، ونجد أيضا التصور الفلسفي لكارل ماركس المنطلق من التجربة والواقع لمنطق التحليل فأساس الدولة عنده هو المجتمع وهو تعبير دائم عن المصالح الطباقية فهي أداة للطبقة الحاكمة⁽⁵⁾ .

03- التعريف القانوني لمصطلح الدولة : تعود دراسة الدولة في حيز مهم منها إلى فقهاء القانون الدستوري ففي أوروبا سعى الرواد منهم إلى استعارة فكرة الشخصية القانونية للمواطن الطبيعي و طوروا فكرة الشخصية المعنوية للدولة و حددوا العناصر والشروط القانونية لهذه الشخصية المعنوية و من أهمها السيادة والأرض والإقليم والشعب، واهتموا بموضوع سلطات الدولة والعلاقة بينهما، وقد بلور الفقهاء الألمان والفرنسيون " جليلينيك " (jellinik) و" لابند " (laband) و" كاري دو مالبرغ " (carré de malberg) فبداية القرن العشرين نظرية العناصر الثلاثة التي أصبحت تمثل التحليل الكلاسيكي للدولة، إقليم، يقيم فيه سكان، وتمارس فيه سلطة منظمة قانونا⁽⁶⁾ .

ووفق المنظور القانوني تعرف الدولة على أنها : " تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني، موجه للمصلحة المشتركة، و سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام و معاقبة من يهدده بالقوة "

فالعناصر اللازمة لتكوين دولة هي : (تجمع بشري - إقليم يرتبط به التجمع البشري - سلطة توجه المجتمع - نظام اجتماعي وسياسي وقانوني يسعى المجتمع لتحقيقه)⁽⁷⁾ .

و يعرفها " جارنر " كمفهوم ينطبق على علم السياسة و القانون العام: " مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عددا ، و يشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض ، و يكونون مستقلين تماما أو تقريبا من السيطرة الخارجية ، لهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة "⁽⁸⁾ .

يعرفها "بونار" (Bonar) : " وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد و تباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة و عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها "⁽⁹⁾

04- التعريف السياسي لمصطلح الدولة : ازداد اهتمام بظاهرة الدولة مع ظهور العلوم السياسية إذ كانت الدولة الموضوع الأساسي، لعلم السياسة حتى أصبح العلماء يسمونها مؤسسة المؤسسات ، و قد عرف اصطلاح الدولة تراجع في الاستخدام الأكاديمي في ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية لصالح مفاهيم الحكومة و التطور السياسي و جماعات المصالح و السياسة البيروقراطية ... الخ، خلال الخمسينيات و الستينيات كان ينظر إلى الدولة بكونها مفهوما مرتبطا بصورة أساسية بدراسات قانونية لآليات عمل الدولة، وظهرت كتابات ركزت على عملية صناعة القرار والاختبار العام و القيود المفروضة على الدولة سواء في الداخل أو الخارج، و في أواخر سبعينيات و مطلع ثمانينات القرن الماضي تصاعد الاهتمام بموضوع الدولة، و مع التسعينيات اكتسب الاهتمام بموضوع أبعادا جديدة و جرى التركيز على مفهوم الحوكمة و الحكم الراشد.

يمكن تقديم أهم التعاريف التي تدرج ضمن حقل العلوم السياسية وهي:

- " مجموعة من المؤسسات التي تعزز النظام وتحفظ الاستقرار الاجتماعي "

- يعرفها " ماكيفر " () : " الدولة هي بيئة المجتمع السياسية و جزء من بيئته الاجتماعية الشاملة ، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها ، بذلك تعد الدولة بناء سياسي بما لها من عادات وتقاليد ، و بما تقيمه من علاقات بين الحكام ة المحكومين " .

- " هي أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب معين ، عن طريق المؤسسات و تعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي والأخلاقي والأخلاقي والاجتماعي السائد في المجتمع ، لها بنية فوقية لبنية تحتية ، تمثل العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية السائدة و المستوى المعرفي ، فإذا كانت العلاقات متخلفة فالدولة متخلفة وإذا كانت متقدمة فالدولة متقدمة " (10)

يعرفها " ماكس فيبر " (M.weber) : " مشروع سياسي ذو طابع مؤسستي ، تطالب قيادته الإدارية بنجاح و في تطبيقها للأنظمة، باحتكار الإكراه البدني المشروع " (11) .

وعليه فالدولة ظاهرة سوسيولوجية بمفهوم سياسي، ظهرت إلى الوجود منذ القرن السادس العشري في أوروبا، ظهرت بوصفها شكلا سياسيا قانونيا مختلفا تمام الاختلاف عما سبقه من اشكال أخرى، فأول مرة أصبح للدولة كيان سياسي قانوني جغرافي محدد ذو تنظيم معين، فمن الناحية الفقهية قامت هذه الدولة على فكرة القانون، و من الناحية التنظيمية تبنت مبدأ الوحدة المركزية و توزيع الاختصاصات على أساس ما يسمى النمط العقلاني الرسمي، و استخدام مجموعة كبيرة من الموظفين العموميين تضمهم بيروقراطية كبيرة، و من الناحية الاقتصادية ترافقت الدولة الحديثة مع تطور الرأسمالية و تصاعد البرجوازية بما تضمنه ذلك من توسيع الأسواق و تعميم الأسلوب السعي بها .

❖ ثالثا مفهوم عملية بناء الدولة :

مثل مصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية، يحمل دالتين دلالة تقليدية وأخرى حديثة، استخدم في فترات متعدد من التاريخ السياسي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و بعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها، وحتى نهاية الحرب الباردة، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والاستقرار في العالم، ومن ثم يتوجب على الدول الديمقراطية والأمم المتحدة الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها، على إعادة بناء ذاتها وذلك بإعادة الهندسة السياسية والاجتماعية لهذه الدول، تمكّنها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي .

فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في عدة مناطق من الدولة، انطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي وأصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدول الفاشلة أكثر منه في الدول القوية أو بعضها .

وإن كان هذان التصوران يعبران عن عملية بناء الدولة في مراحل مختلفة وظروف متباينة وتبعاً لأهداف متميزة ، فإن التركيز في هذه الدراسة سينصب على النوع الأول المتعلق بإقامة مؤسسات مستقرة ، لمواجهة التحديات التنموية بالدرجة الأولى، والاستجابة لطموحات مجتمع ما بعد الاستقلال .

وانطلاقاً من هذا يمكننا عرض أهم التعاريف لمفهوم بناء الدولة :

يعرفها " فرنسيس فوكوياما " (Francis Fukuyama) على أنها: " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وايضا يشير إلى أن عملية بناء مؤسسات الدولة قائمة على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل و ولاء و التزام و مشاركة و توزيع و تحقيق الاستقرار السياسي،

وقوة الدولة من قوة قدراتها المؤسساتية و الإدارية على تصميم سياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ"⁽¹²⁾.

يعرفها "تشارلز تيلي" (charlestilly) على أنها: " إقامة منظمات مركزية مستقلة و متميزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، و تمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة "

يشير مصطلح بناء الدولة في معناه الواسع إلى: " بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإجبار المادي المشروع فوق أرض محددة "⁽¹³⁾

وهناك من يشير إلى بناء الدولة على أنها : " بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه " أي بكلمة أخرى قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع وقدرتها على فرض سلطتها على أراضيها وقدرتها على حماية مواطنيها ، داخل حدودها وقدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي استنادا إلى تحقيق هوية وطنية جامعة .

ويمكن التعبير عن بناء الدولة بقدراتها على تحقيق الأمن لسكانها والرفاهية وتمثيل مواطنيها، وتقديم الخدمات الأساسية من عدالة وتعليم وصحة، وهذه القدرة تظل نسبية، تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا ما يبرز تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتمثيل المواطنين.

وتشير كذلك عملية بناء الدولة إلى الإجراءات التي تتناولها الأطراف الوطنية والدولية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة، وقد تنازعت فكرة بناء الدولة في أوروبا فلسفتان الأولى تؤكد على أن عملية بناء الدولة هي عملية اجتماعية سياسية تستغرق وقتا طويلا وتؤكد على إيجاد دولة متجانسة ثقافيا و موحدة سياسيا و اقتصاديا، و الثانية تؤكد على أن بناء الدولة هو عملية سياسية تنطلق من إقامة نظام سياسي يعمل على تحقيق عملية بناء الدولة بناء على سلطته وقوته"⁽¹⁴⁾.

تعرفها مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية: " بناء الدولة هي عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع " أي مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة ، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى.

وعليه فإن المقصود بعملية بناء الدولة هو إنشاء مؤسسات فاعلة ومستقرة وأبنية مختلفة، تؤدي وظائف اقتصادية واجتماعية وسياسية ووجود آليات للرقابة والمسائلة، وقدرة هذه الدولة على إدارة شؤونها عبر كامل التراب الوطني من خلال أجهزة ومؤسسات بيروقراطية وهيئات تمثيلية .

وعليه نستخلص أن عملية بناء الدولة هي عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة والقوة لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك، فهي تقوم على المشاركة والتنمية السياسية والتداول السلمي للسلطة في إطار شرعية الحكم، وهو ما يضمن المحددات الموضوعية والعقلانية التي تفسر نجاح الدولة وقيامها على فكر سياسي يساعد على خدمة المجتمع الذي تقوم عليه، الأمر الذي يضمن تفاعلاته وتوازناته من جهة ويضبط تقدمه ورقيه من جهة أخرى⁽¹⁵⁾ .

المحور الثاني : تحليل مسارات بناء الدولة الجزائرية

إن قضية بناء الدولة في الجزائر ليست وليدة الاستقلال بل ترجع إلى أيام الاستعمار، فمنذ بيان أول نوفمبر و مر. ورا بميثاق طرابلس و كل مواثيق الثورة كان هدفها الأول بناء الدولة الجزائرية الحديثة

ولتحليل المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء الدولة الجزائرية وتحليل أهم سماتها وخصائصها، فإنه ينبغي تحليل الايدلوجيا المحددة لمسار هذه التحولات، فعملية بناء الدولة في الجزائر م تتم وفقا للمنحنى المفترض نظريا وذلك لأن المسار الطبيعي للانتقال من جزائر الثورة إلى جزائر الدولة، واجهته أزمة ذات أبعاد عديدة أهم ملامحها تنامي

مستويات الصراع السياسي بين المكونات السابقة للحركة الوطنية مما وضع مشروع بناء الدولة أمام مأزق سياسي امتدت آثاره إلى فترات زمنية لاحقة.

(أ)- البعد الاجتماعي : وقد عرفت جملة من التحولات منذ الاستقلال رافقها في كل مرة تغييرا عميقا على مستوى البنيات الاجتماعية، من إعادة تشكيل للطبقات وانتقال للمركز الديموغرافي، فقد تعرض المجتمع الجزائري إلى عملية تفكيك شاملة نتيجة السياسة القمعية الاستيطانية، نتج عنه زعزعة استقرار البنية الاجتماعية عموما والطبقة الوسطى بالخصوص وإعادة تشكيل المجتمع، فتفرعت الخريطة الاجتماعية و الطبقة الوسطى للجمهورية الجزائرية عبر ثلاث فئات هي : (البيروقراطية وهي أحد أهم النتائج التي تشكلت في كنف الدولة في سعيها لبناء الاقتصاد، و صعودها راجع إلى فترة الرئيس أحمد بن بلة حيث أصبحت أداة فعالة ومطبعة للنظام في انجاح مشاريعه الاقتصادية⁽¹⁶⁾ ، والتكنوقراطية كفئة متميزة تحتل مكانة في تجربة التنمية الوطنية التي عرفتها الجزائر خلال تاريخها الاقتصادي والسياسي دورها قيادة عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي والتغير الثقافي⁽¹⁷⁾ وأخيرا القطاع الخاص والذي برز إلى الوجود على الرغم من تبني الجزائر للنظام الاشتراكي والإصلاحات المعتمدة في بداية الثمانينات أكدت على دور هذا القطاع) .

(ب)- البعد الاقتصادي : فقد شهد الاقتصاد الجزائري تغيرا هيكليا كبيرا في الفترة الاستعمارية نتج عنه خلق قطاع اقتصادي مزدوج (قطاع عصري أوروبي و قطاع آخر تقليدي) و بعد الاستقلال تميزت بفرغ في النظرية الاقتصادية و النموذج المراد إتباعه، فاهتدت إلى نظام التخطيط كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد نجح هذا من خلال سياسات التأمين التي اعتمدها الجزائر (تأمين أراضي المعمرين 1963 و المناجم 1966 و كذا البنوك و شركات التأمين سنة 1966) .

إن التغيرات العالمية التي مست العديد من الدول و منها الجزائر تجلت مظاهرها في الاختلالات التي أصابت اقتصاديات هذه الدول (عجز في الموازنة، المديونية، ارتفاع نسبة التضخم ، ارتفاع البطالة... الخ) فرضت التحول إلى اقتصاد السوق كمنهج اقتصادي واجتماعي من خلال احداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية فاعتمدت هذه

الإصلاحات على مجموعة من العناصر : (الاعتماد على الذات، الإنسان مصدر العملية التنموية، الأخذ بتجارب السنوات السابقة، التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية)

و من أهم هذه الإصلاحات : (إعادة الهيكلة ظهرت تحت شعار من أجل حياة أفضل من خلال تجزئة المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى وحدات صغيرة بهدف تحسين شروط سير الاقتصاد، و تدعيم فعالية المؤسسات، استقلالية المؤسسات و طبقت بهدف فصل بين المؤسسة والدولة و تجسدت بإصدار مجموعة من القوانين سنة 1988)، وإضافة على النقطتين السالفة الذكر وضعت برامج مدعمة للإصلاحات أهمها : (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، برنامج صندوق الجنوب ، الصناديق الخاصة)

(ج) البعد السياسي و المؤسسي : وبعد التعرض لأهم التحولات التي عرفها المسار الاجتماعي و الاقتصادي لبناء الدولة في الجزائر سوف نحاول استعراض أهم النقاط التي ميزت عملية البناء في بعدها المؤسسي والسياسي والذي تميزت بظهور مجموعة من النخب التي تمكنت من امتلاك القوة والنفوذ والتأثير في صناعة القرارات المصيرية للبلاد، كون أن عملية البناء هي المتغير السياسي الذي يحظى باهتمام النخب وصناع القرار .

1- البناء السياسي في الجزائر قبل الاستقلال :

غير أن المجتمع الجزائري قد شهد ديناميكية خاصة في إنتاج النخب على الرغم من عمل الاستعمار على تحطيم النخب و الزعامات التقليدية الوسيطة فقد عرفت مرحلة الاحتلال الفرنسي بروز العديد من النخب إضافة إلى النخب التي كانت قائمة قبل مجيئه، وقد أدت هذه النخب أدورا عديدة في مقاومة سياسة المستعمر و ممارساته و تعددت النخب الثقافية والدينية و السياسية التي ساهمت في بناء ثقافة المقاومة و الرفض للنظام الاستعماري وهكذا استطاع المجتمع الجزائري أن يعيد بناء أطره و هويته السياسية و الثقافية والحضارية بواسطة استراتيجية محددة في المقاومة والاحتجاج، وهي إستراتيجية تراوحت توجهاتها وتشعباتها بين الإصلاح والاندماج والثورة وذلك خارج الفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي لدولة المحتل الفرنسي .

ب (البناء السياسي للجزائر بعد الاستقلال :

وقد عرف النظام السياسي للجزائر في ظل الأحادية الحزبية ثلاثة أنماط من الممارسات السياسية مثلها ثلاثة رؤساء (أحمد بن بلة - هواري بومدين - الشاذلي بن جديد)

✓ المرحلة الأولى (1962 - 1965) :

تميزت هذه المرحلة ب بروز ثلاثة تيارات ايدولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني جسدت واقع النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال وهي : (تيار اشتراكي يدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي في صالح الجماهير الكادحة و تحويل الثورة الجزائرية إلى ثورة اجتماعية ، تيار رأسمالي ليبرالي ، و تيار رأسمالية الدولة الوطنية يهدف إلى بناء دولة وطنية مركزية تعمل على تحقيق تراكم رأسمالي سريع و اقتصاد مبني على التخطيط المركزي).

و إلى جانب النقاط السالفة الذكر تميزت هذه المرحلة ب :

الصراعات الشخصية على السلطة و التي استمرت نتيجة التناقضات التي تراكمت طيلة سنوات حرب التحرير و بلغت ذروتها في صائفة 1962 حيث شهدت أزمة سياسية حادة⁽¹⁸⁾.

الخلافات الحدودية بين الجزائر و جيرانها خاصة مع المغرب و التي وصلت إلى حد الاشتباكات المسلحة على الحدود الغربية سنة 1963 .

صدور دستور الجزائر الأول في 08 /09/ 1963 و هو المرجعية لكل دساتير الجزائر قبل عام 1989 جعل من حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الطلائعي الوحيد الذي يقود الجزائر .

صدور ميثاق الجزائر سنة 1964 و الذي وضع الإطار النظري لبناء الدولة الجزائرية و الذي شكل الأرضية الإيدولوجية التي استند عليها نظام بن بلة⁽¹⁹⁾.

✓ المرحلة الثانية (1965 – 1978) :

تميزت هذه المرحلة بوصول نخبة جديدة إلى قمة السلطة ولقد شملت تلك النخبة رموز صعود رموز المؤسسة العسكرية ، وبدأت بالإطاحة بنظام الرئيس أحمد بن بلة و انتهت بوفاة الرئيس هواري بومدين يوم 27 ديسمبر 1978.

ففي 19 جوان 1965 اعتقل الرئيس بن بلة واستولى الجيش على الحكم بقيادة العقيد هواري بومدين واستطاعت المؤسسة العسكرية التأسيس لموقفها وصياغة مبررات مقبولة لتدخلها، وتم تشكيل مجلس الثورة كقيادة جماعية للبلاد إلى غاية اعتماد دستور جديدة للبلاد والجيش كفاعل يتولى مهمة بناء الدولة والمجتمع تحت قيادة الرئيس بومدين فهو الضامن والحامي لخيارات النظام وتوجهاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية⁽²⁰⁾.

لقد تميزت هذه المرحلة بالاستقرار النسبي وتم تكوين مجلس الثورة كسلطة عليا في البلاد باسم الشرعية الثورية ، واستطاع النظام أن يضع توازنا سياسيا بين جميع الأطراف حيث نجده يؤكد على سياسة التعريب و في سنة 1972 أطلق مشروع الثورة الزراعية وبدأ بطرح برامج اقتصادية وثقافية متعددة لرفاهية المجتمع ، و نتيجة لذلك تم بناء و مؤسسات و هيكل الدولة على مستوى القيادة و القاعدة ممثلة في : (إنشاء المجالس البلدية سنة 1967، صدور الميثاق الوطني سنة 1976 الذي أكد على مواصلة البناء الاشتراكي، صدور الدستور الثاني للجزائر المستقلة في نوفمبر 1976، الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 1976 وانتخاب الرئيس هواري بومدين رئيسا للجمهورية الجزائرية ، إنشاء المجلس الشعبي الوطني سنة 1977).

إن الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام السياسي وإعادة الاعتبار للدولة، وتحديد آليات لعمل النظام السياسي، فالجزائر من 1965 إلى 1978 حكمتها حلقة قيادية نابعة من الجيش الذي

كان يتقلد السلطة ولا يمارسها ويضطلع بدور القوة البديلة عن القوى الاجتماعية الغائبة أو الموجود في ظل التكوين⁽²¹⁾ .

✓ المرحلة الثالثة (1979 – 1992) :

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين و رغم تطور المحيط السياسي الدولي لصالح الانفتاح السياسي و التعددية الحزبية ، فقد تدخلت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع السياسي على السلطة بين جناح محمد الصالح يحياوي الحزبي و جناح عبد العزيز بوتفليقة الدبلوماسي ، لصالح عقيد من صفوفها و هو الشاذلي بن جديد تحت شعار أقدم الضباط في أعلى رتبة .

وتم خلالها إعادة ترتيب السلطة وقد عرف النظام السياسي خلال هذه المرحلة مراقبة شديدة ضد المعارضين وخاصة الحركة الإسلامية التي بدأت تتقوى وتشكل قوة ضغط حقيقية و كرد فعل تم توسيع الدوائر الأمنية و إلقاء القبض على الكثير من المعارضين، فمجيء الشاذلي بن جديد عمد على تبني نوع من الانفتاح السياسي و تقزيم المعارضة في ظل صراع المواقع و الانخراط في سياسة اقتصادية مبنية على الاستهلاك الواسع، و بهذا الشكل تركزت السلطة الفعلية في الجزائر بين مؤسسة الرئاسة و المؤسسة العسكرية و نتج عنها بروز نخبتين قويتين في المجتمع واحدة بيروقراطية طوقت إرادة المجتمع بتعقيدها و أخرى برجوازية جديدة بقيادة أعضاء من الجيش أو السلطة استطاعت أن تسيطر على القرار الاقتصادي والسياسي في الدولة⁽²²⁾ .

و تميزت مرحلة الشاذلي ب : (حل مجلس الثورة و انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية في فيفري 1979، انتخاب مجلس الشعبي الوطني سنة 1982، انتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية لفترة رئاسية ثانية 1984، الاستفتاء لإثراء الميثاق الوطني 1986 ، انتخاب المجلس الوطني الشعبي الثالث 1987، الاضطرابات الشعبية التي بدأت في قسنطينة سنة 1986 ووصلت ذروتها بالعاصمة يوم 05 أكتوبر 1988، الإعلان عن الإصلاحات السياسية

التي جسدها دستور 1989 والذي نص على حرية التعبير والتعددية السياسية والتي مثلت نمطا جديدا لإعادة بناء الدولة وصياغتها على أسس جديدة).

✓ المرحلة الرابعة (1992 – 1994) :

وقبل الحديث عن هذه المرحلة ينبغي الإشارة إلى التجربة الديمقراطية التي دخلتها الجزائر وأسفرت عن فوز التيار الإسلامي في الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية، الأمر الذي لم تقبله فئة من النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر وكانت النتيجة رفض اختيار الشعب الذي هو مصدر للسلطة، واضطر رئيس الجمهورية للاستقالة مما خلق أزمة دستورية بفعل الفراغ الحاصل في قمة السلطة التنفيذية و صعوبة تعويضه قانونيا من جهة و الفراغ الحاصل على مستوى السلطة التشريعية بعد أن أعلن الرئيس المستقيل عن حله للمجلس الشعبي الوطني في 04 جانفي 1992 .

وتم إيقاف المسار الانتخابي في 12 جانفي 1992 و بعد يومين من ذلك أصدر المجلس الأعلى للأمن لإعلانه المتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للدولة كجهاز رئاسي جماعي حل محل الرئيس المستقيل وجاءت فكرة القيادة الجماعية كخلاصة لنقاش دار داخل المؤسسة العسكرية حيث تداول أحد الخيارين الأول تمثل في إعلان الحالة الاستثنائية و استلام الجيش للسلطة مباشرة أما الخيار الثاني فتمثل في الدخول في مرحلة انتقالية بقيادة جماعية ذات غالبية مدنية و قد تم تبني الخيار الثاني ، و تولى رئاسة المجلس القائد التاريخي في الثورة التحريرية السيد محمد بوضياف و قد اتبع سياسة ذات بعدين للخروج من الأزمة السياسية أولها استرجاع هيبة الدول و استعادة الأمن و ذلك بالاعتماد على القوة أو سياسة اليد الحديدية والمستهدف الأول منها هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تجسدت فعلا عند اعتقال العديد من أعضاء الحزب ثم حله في 04 مارس 1992 من طرف الغرفة الإدارية، في حين البعد الثاني تمثل في العودة إلى المسار الديمقراطي و بناء قاعدة اجتماعية مساندة لمهام المجلس الأعلى للدولة .

ومع تولي الرئيس بوضياف الحكم بدأت مرحلة جديدة من مراحل المواجهة بين النظام والقوى الإسلامية، حيث تم تصعيد حملة الاعتقالات و إنشاء المراكز الأمنية في الجنوب، وتميزت مرحلته بالحفاظ على النظام في إطار الأولوية الأمنية مع تدهور الأوضاع بدخول البلاد في دوامة العنف، وهي نفس الظروف التي أدت إلى اغتياله في 29 جوان 1992 وجاءت بالسيد علي كافي رئيسا جديدا لمجلس الأعلى للدولة وقد وصل هذا الأخير إلى سدة الحكم في إطار الصراع على السلطة و استمرارية العنف وعدم الاستقرار السياسي ، حيث بقي على رئاسة المجلس الأعلى للدولة سنة وسبعة أشهر .

وتميزت هذه المرحلة بأربع سمات رئيسية طبعت نظام الحكم في الجزائر : (الاعتماد على الحل الأمني في التعامل مع التيار الإسلامي، و تم في عهد مواصلة سياسة أولوية الحل الأمني على الحل السياسي لمواجهة الأزمة، فتح الحوار مع الأحزاب السياسية والجمعيات والشخصيات الوطنية الراضية للعنف وتجسد هذا من خلال الخطاب الذي ألقاه في 14 جانفي 1993 بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس المجلس الأعلى للدولة، تحرير الاقتصاد الوطني وجدولة الديون، تعاقب ثلاثة رؤساء للحكومة).

وقد بقيت ملامح الوضع السياسي مستمرة في عهد الرئيس علي كافي، ووصلت التجربة الديمقراطية إلى طريق مسدود، مما ألزم النخبة السياسية الحاكمة في البلاد إعادة النظر في التوجهات السياسية والتفكير بجدية في مشروع سياسي يحقق الإجماع لإخراج البلاد من أزمتها .

✓ المرحلة الخامسة (1994 – 1999) :

مع مطلع سنة 1994 أصبح واضحا عجز النظام السياسي على حفظ النظام العام وضمان أمن المواطنين و الممتلكات، بسبب وتيرة أعمال العنف المتصاعدة، كل هذا دفع بالنخبة السياسية الحاكمة إلى ضرورة التفكير في مشروع سياسي فعال يقوم على منهج الحوار، فتم إنشاء لجنة وطنية للحوار ترأسها الدكتور يوسف الخطيب و حددت لها مدة شهرين لاستكمال مهمتها، غير أنها لم تصل إلى ما كان منتظرا منها، فتدخل مجلس الأعلى

للأمن وحدد تاريخ الندوة التي افتتحت أعمالها بقصر الأمم يومي 25 و 26 جانفي 1994 بحضور 1235 مشارك من مختلف الأحزاب و الجمعيات الموالية و المؤيدة للمجلس الأعلى للدولة، وبمجرد افتتاح الندوة تدخل رئيس لجنة الحوار الدكتور يوسف الخطيب وأعلن عن تشكيل لجنتين الأولى لجنة استكمال أرضية الوفاق الوطني والثانية هي لجنة تعيين رئيس الدولة الجديد، و في اجتماع اليوم التالي أعلن الدكتور يوسف الخطيب في الجلسة العلنية أنه ليس هناك مترشحا بصورة رسمية وفي الكواليس تقرر أن يكون الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو الرئيس الجديد للجزائر غير أنه غير رأيه ورفض الحضور و قبول المنصب الجديد، فانهت الندوة بدون تعيين رئيس الدولة الجديد ليترك للمجلس الأعلى للأمن حرية التعيين، فتقرر تعيين الرئيس اليامين زروال وزير الدفاع رئيسا جديدا للدولة في 30 جوان 1994 لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات وبهذا التعيين بدأت الخريطة السياسية في الجزائر تتغير حيث عادت الرئاسة إلى قائد عسكري يجذب الحوار و التفاوض مع جميع الأطراف التي تسعى لإنهاء أزمة الإرهاب في الجزائر ويعد هذا التعيين انتصارا للشرعية الدستورية⁽²³⁾.

وقد ركز على ضرورة العمل بالحوار كمدخل للحل السياسي وضرورة التصدي للعنف والعمل على بناء جمهورية ديمقراطية تعددية في دولة تتمتع بمؤسسات قوية، وعودة الجزائر إلى لعب الدور المنوط بها إقليميا ودوليا .

وفي أول اجتماع لمجلس الوزراء تم التأكيد على إعادة الاعتبار إلى الدور الذي تقوم به الدولة من خلال محاربة البيروقراطية والفوارق الاجتماعية والاستبداد والمحسوبية، والأخذ بعامل التوافق كأساس لاستراتيجية العمل السياسي، وضرورة العودة إلى العملية الانتخابية فهي السبيل الوحيد للاضطلاع بالمسؤوليات .

وعرفت فترة رئاسته تزايدا في أعمال العنف، فأعلن الرئيس في أكتوبر عن فشل جولات الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فشرعت القوى الرئيسية المعارضة والداعية للحوار والمصالحة الوطنية في مشاورات منفصلة عن السلطة، تمخض عنها اجتماع سانت جيديو بروما والذي انبثق عنه عقد المصالحة الوطنية بروما و وقع عليه كل من أحمد بن بلة رئيس الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر وحسين أيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية

وعبد الحميد مهري أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني إضافة إلى شخصيات أخرى وقعت على هذا العقد أمثال لويزة حنون و عبد الله جاب الله وأنور هدام... الخ، وينص هذا العقد على مبادئ لبناء الدولة الجزائرية على أساس ديمقراطي و الالتزام بالتداول السلمي على السلطة و احترام الحريات الفردية و الجماعية و إبعاد الجيش عن الحياة السياسية⁽²⁴⁾

و بغية تحقيق الشرعية السياسية المفقودة لجأ اليايمين زروال إلى تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة لتجاوز الأزمة السياسية و الأمنية و الدستورية و تم التحضير لها في صيف 1995 حيث بدأت عملية الترشيح بجمع كل مترشح 75 ألف توقيع و أستطاع أربعة مترشحين فقط من جمعهم و هم : (اليايمين زروال كمترشح حر ، محفوظ نحناح، سعيد سعدي، نور الدين بوكروح من حزب التجديد) و قاطعت هذه الانتخابات جبهة القوى الاشتراكية و جبهة التحرير الوطني والحركة من أجل الديمقراطية ، فأصبح اليايمين زروال أول رئيس منتخب في ظل التعددية الحزبية .

وأهم ما ميز فترة حكم الرئيس اليايمين زروال : (ندوة الوفاق الثانية سنة 1996 حيث استمر الحوار مفتوحا على جميع الآراء المختلفة، طوال المرحلة الانتقالية و توج بندوة ثانية انعقدت في 15/14 سبتمبر 1996 ووضعت برنامجا خاص بالإصلاحات السياسية يتضمن (مراجعة دستور 23 فيفري 1989، مراجعة قانون الانتخابات، مراجعة قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، وضع جدول زمني لاستكمال المسار الانتخابي)، إضافة إلى التعديل الدستوري، كما أنه عرف كيف يتجاوز الأزمة الأمنية تدريجيا بتركيز العمل على الجانب العسكري للقضاء على الإرهاب وإصداره لقانون الرحمة الذي أتى بثمار كبيرة آنذاك، كما تمكن الثنائي زروال – أويحي من تسيير المداخل بكفاءة عالية رغم عدم الاستقرار الأمني والضغط الدولي⁽²⁵⁾، و السعي إلى إقامة أو إعادة بناء المؤسسات وعرفت غلبة الخيار الأمني و العسكري و سيطرة الجهاز البيروقراطي) .

✓ المرحلة السادسة (من 1999 إلى يومنا هذا) :

و تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة في عملية تطور النظام السياسي والدولة في الجزائر، فقد اتسمت بتحويلات و تغيرات عميقة ونوعية أثرت بعمق في بنية المجتمع واتجاهات تطوره، وتبدأ هذه المرحلة في أفريل 1999 حين تسلم السلطة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

لقد فتحت استقالة الرئيس اليامين زروال المجال أمام ترشيح عدد من الشخصيات السياسية لمنصب الرئاسة، تجاوزت الثلاثين مرشحا، وبعد دراسة الملفات أعلن المجلس الدستوري عن استيفاء ملفات سبعة مترشحين للشروط القانونية ممثلة في ثلاثة تيارات (التيار الإسلامي ، التيار الوطني ، التيار الديمقراطي اللائكي) يتقدمهم المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة الذي يعرف بشخصية صلبة وحنكة سياسية و دبلوماسية عربية ودولية، و سمي بمرشح الإجماع لأنه حظي بدعم كبير من المؤسسة العسكرية و منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، ما دفع بالمرشحين الستة إلى الانسحاب عشية الانتخابات .

لقد استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية عهده أن يجمع كل القوى والتيارات الوطنية والإسلامية وحتى الاستئنافية بتجسيده لفكرة المصالحة بإصدار قانون الوئام المدني كإطار شرعي لمعالجة العنف السياسي ووضعه في إطار استراتيجية واضحة تهدف إلى : (إخماد نار الفتنة و إعادة الأمن و السلم و الاستقرار، تحسين أداء الاقتصاد الوطني، إعادة الكرامة للجزائريين، إعادة الدور الريادي للجزائر إقليميا و دوليا، إعادة بناء الدولة واسترجاع هيبتها) وقدمه في للاستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999 .

أما المصالحة الوطنية فقد كانت شعار العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة والتي تمثل أسلوب تدريجي و مرحلي لمعالجة الأزمة انطلاقا من قانون الوئام المدني والعفو الرئاسي، وبعد فوزه في رئاسيات 08 أفريل 2008 دخل مطلب المصالحة الوطنية ضمن برنامج الحكومة و صادق عليه البرلمان بغرفتيه و تم تنظيم الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 /09/ 2005 .

وفي أواخر سنة 2008 تقدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تغيير جزئي في الدستور وأعيد انتخابه في 09/04/2009 لعهدة ثالثة، وشهدت هذه المرحلة تحرك النظام السياسي في عدد من المسارات المترابطة حيث عرفت فترته عدة مواعيد انتخابية ذات صلة بالعملية السياسية التعددية، وقد مست مختلف السلطات المركزية و اللامركزية من حيث تجديد العهدة (2004 – 2009)، كما مثلت الانتخابات الرئاسية تكريسا لقاعدة احترام المواعيد الانتخابية لضمان استقرار المؤسسات و احترام اختيار الشعب الذي يعد مكسبا .

أما الإصلاحات السياسية فقد مثلت الركيزة الثالثة في مشروع بناء الدولة وإعادة صياغتها بهدف تكوين دولة الحق والقانون وصيانة النظام الاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي وهذا من خلال إصلاح هياكل الدولة والعدالة والمنظومة التربوية .

ومنذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم في أبريل 1999 سعى إلى تجسيده مطلبه المتمثل في إعادة الدور الريادي للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، فعلى المستوى الإقليمي: (عودة الجزائر عربيا من خلال دورها البارز في القمة العربية التي انعقدت في مارس 2004 بالجزائر، و دعوتها إلى ضرورة إصلاح البيت العربي وتفعيل الحوار العربي – العربي، وتكريس الديمقراطية التشاورية في القضايا المحورية، إضافة إلى إعادة بناء الاتحاد المغاربي ومعالجة مختلف القضايا، أما إفريقيا فعودة الدور الريادي للجزائر في بناء القارة السمراء من خلال إقامة شركات اقتصادية أبرزها الشراكة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) وكذا المساهمة في حل النزاعات بين الدول الإفريقية)، وعلى المستوى الدولي : (فقد دفعت تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب و استرجاع الأمن و الاستقرار إلى استقطاب و جلب عدد من الاستثمارات الخارجية وعلاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة ، مكن الجزائر من الدخول في مختلف المسارات العالمية لفك عزلتها) .

الخاتمة :

وبعد استعراض الإطار النظري والمفاهيمي لعملية بناء الدولة والمجتمع وتحليل مختلف مسارات عملية بناء الدولة الجزائرية يتبين لنا أن الدارس لعملية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر يجد صعوبة كبيرة في وضع تشخيص سليم وموضوعي للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وذلك لغياب قواعد واضحة تحكم وتضبط الممارسة السياسية ونمط التفاعلات بين مختلف الفئات والقوى الاجتماعية ، باعتبار أن عملية بناء الدولة عملية معقدة ومركبة تتشابك فيها العناصر السياسية والمؤسسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية .

لقد قطعت الجزائر في بناء دولتها أشواطاً معتبرة في جميع أبعاد ومسارات تلك العملية، حيث أنجزت هياكل مادية اقتصادية واجتماعية وثقافية وخدمائية، من طرق ومدارس وجامعات ومصانع ومستشفيات ومطارات... الخ وبالمقابل أقامت مؤسسات دستورية وسياسية شهدت تطورات وانتكاسات لقد واجهت بناء الدولة والمجتمع في الجزائر تحديات انتقال السلطة، خاصة وأن الدولة تشكلت نتيجة عدة أزمات تاريخية وهي رد فعل على النظام الاستعماري، فالنظام السياسي ارتكز بعد الاستقلال على أسس سياسية لبناء شرعيته بدأ بوحدة الصف لمواجهة مخلفات المستعمر وتحقيق الاستقلال، ثم اعتمد سياسة التبرير للاحتفاظ بالسلطة عن طريق تجاوز التناقضات والخلافات .

عملية بناء الدولة في الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين : (مرحلة البناء الوطني و كانت مباشرة بعد الاستقلال حكمتها ثلاثة متغيرات رئيسية ارتبطت ببعضها البعض و هي نخب البناء الوطني فكانت جهة التحرير الوطني و استبعاد التعددية و طرح الشرعية وفق إيديولوجية قائمة على الطرح الشعبوي و التعبوي في سبيل الحصول على شرعية ثورية حافظت على استمراريتها حتى فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة)، و مرحلة إعادة بناء الدولة والتي تجسدت وفق تصور النخب الحاكمة.

الهوامش :

- (1) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي - انجليزي دون دار نشر ، دون بلد نشر ، 2003 ، ص ص 64 - 79 .
- (2) محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات ، الأدوات). دار هومة ، الجزائر: ، 1997 ، ص 171 - 172 .
- (3) فخر الدين مهبوبي ، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي (دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار) . مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية : 2014 ، ص 78 .
- (4) عبد الله عروي ، مفهوم الدولة ، ط 9 . المركز الثقافي العربي ، المغرب : 2011 ، ص 34 .
- (5) جون سكوت ، علم الاجتماع : المفاهيم الأساسية ، ترجمة محمد عثمان . الشبكة العربية للبحث و النشر ، بيروت : 2009 ، 200 .
- (6) فليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا . المؤسسة العربية للنشر و التوزيع ، لبنان : 1998 ، ص 106 .
- (7) سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر . دار النهضة العربية ، القاهرة : 2007 ، ص 19 .
- (8) مولود زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسي . دار الكتب الوطنية ، ليبيا : 2007 ، ص 113 .
- (9) داوود الباز ، بناء الدولة (المفهوم ، الأركان ، الشكل) في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية . دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 14 .
- (10) محمد شحرور ، دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع . الأهالي للنشر و التوزيع ، دمشق : دون تاريخ ، ص 179 - 180 .
- (11) فليب برو ، مرجع سابق ، ص 77 .
- (12) فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة مجاب الإمام . العبيكان للنشر و التوزيع ، الرياض : 2007 ، ص 11 .
- (13) وليد سالم محمد .مأسسة السلطة و بناء الدولة - الأمة : دراسة حالة العراق . الأكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان : 2014 ، ص 41 .
- (14) المرجع نفسه ص 41 - 42 .
- (15) ميلود عامر حاج ، بناء الدولة و انعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الممارات العربية المتحدة : العدد 195 ، 2014 ، ص 11 .

- (16) عبد الله زوييري ، " النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر " . أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم التنظيم السياسي والإداري ، (جامعة الجزائر 3) ، 2013 ، ص 81 .
- (17) عبد العالي دبله ، الدولة الجزائرية الحديثة : الاقتصاد والمجتمع والسياسة . دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر: 2004 ، ص 102 .
- (18) المرجع نفسه ، ص 38 .
- (19) رابح لونيبي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ (تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة) . دار المعرفة ، الجزائر: 2011 ، ص 76 .
- (20) محمد بوضياف ، " مستقبل النظام السياسي في الجزائر " أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر) ، 2008 ، ص 86 .
- (21) المرجع نفسه ، ص 88 .
- (22) عبد الله زوييري ، مرجع سابق ، ص 108 .
- (23) عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا . البصائر الجديدة ، الجزائر: 2014 ، ص 352 – 353 .
- (24) رابح لونيبي ، مرجع سابق ، ص 366 – 367 .
- (25) المرجع نفسه ، ص 373 – 374 .